



الدورة السبعون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٠٣، التطورات الأخيرة في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية، ويحلل العوامل التي أسهمت في تقلبات أسعار السلع الأساسية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وأدرجت أيضاً معلومات عن الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٥، حيثما توافرت. وقد أدى اختلال التوازن بين العرض والطلب إلى هبوط أسعار معظم السلع الأساسية في القطاع الزراعي، وأسعار المعادن والخامات والفلزات، وأسواق الطاقة. وبالنسبة إلى العديد من أسواق السلع الأساسية، فقد صاحب الضغط التزوي العام تقلبات قصيرة الأمد أيضاً. وقد كان لهذه التطورات تأثيرات مهمة على اقتصادات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وعلى المستثمرين والمزارعين. كما يستكشف هذا التقرير سبلاً لتعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية وسائر المؤسسات ذات الصلة، المعنية بمسائل السلع الأساسية.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210815 190815 15-12593 (A)



أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير الذي يتناول الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، والذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٨٦، يُعقّب التقرير السابق الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/204). ففيه يجري تحليل التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية، مع التركيز على اتجاهات الأسعار ومحدّاتها. والفئات الرئيسية الثلاث للسلع الأساسية المشمولة في هذا التقرير هي: (أ) السلع الزراعية - الأغذية، والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيوت النباتية، والمواد الخام الزراعية؛ (ب) المعادن والخامات والفلزّات؛ (ج) الطاقة - النفط والغاز والفحم. وعلى الرغم من أن التقرير يركّز على الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، فقد أدرجت أيضاً معلومات تتعلق بالأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٥، حيثما توافرت تلك المعلومات.

٢ - كما يبرز التقرير بعض التحدّيات والفرص الرئيسية لتعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية وسائر المؤسسات ذات الصلة المعنية بمسائل السلع الأساسية. وهو يؤكد على التقدّم الذي أحرز منذ الأزمة الغذائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مع التشديد على ضرورة تحسين إطار السياسات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية. ويعني ذلك وضع رؤية مشتركة قائمة على أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، وتحسين بيئة السياسات العامة لإضافة قيمة للسلع الأساسية، وإجراء تحسين في أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها.

ثانياً - تطورات السوق فيما يتعلق بالسلع الأساسية

ألف - لمحة عامة

٣ - تتجه الأسواق العالمية للسلع الأساسية إلى الهبوط من الذري التي سجلتها في عام ٢٠١١. فقد بلغ متوسط مؤشر أسعار السلع الأساسية الاسمية غير النفطية^(١) ٢٠٨ نقاط في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أي بانخفاض بنسبة ٣٧ في المائة عن الذروة التي بلغها في شباط/فبراير ٢٠١١، ومقدارها ٣٢٩,٥ نقطة. ومن حيث القيمة الحقيقية، انخفض

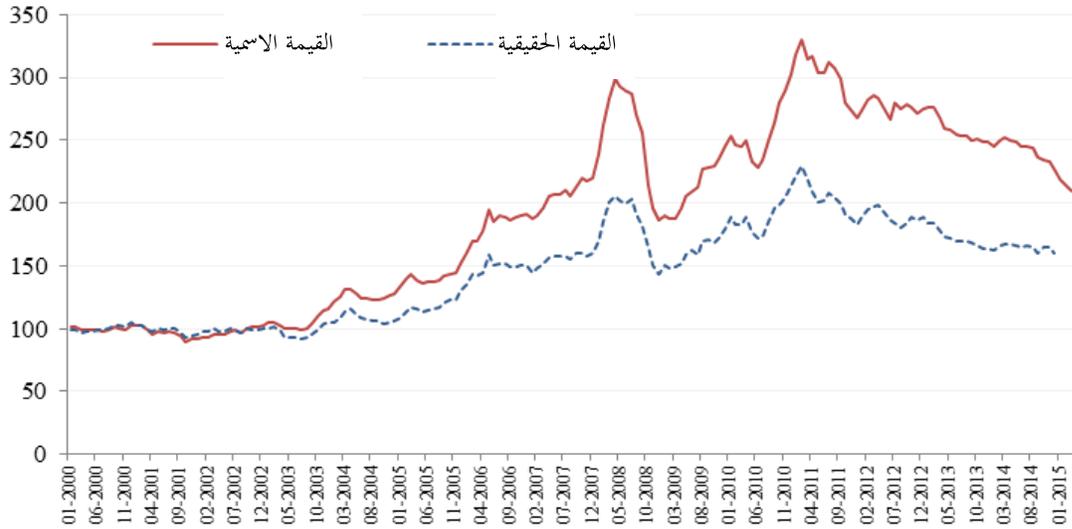
(١) يشمل مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية الاسمية غير النفطية ما يلي: فئات فرعية للسلع الأساسية: كل الأغذية (الطعام والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيوت النباتية)، والمواد الخام الزراعية والمعادن والخامات والفلزّات.

المؤشر انخفاضاً كبيراً، من قرابة ٢٣٠ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١١ إلى ١٦٠ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

مؤشر الأونكتاد للأسعار غير النفطية، من حيث القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - نيسان/أبريل ٢٠١٥)

(١٠٠=٢٠٠٠)



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مأخوذة من إحصاءات الأونكتاد وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

ملاحظة: تم الحصول على مؤشر الأسعار الحقيقية بخفض مؤشر الأسعار الاسمية بمؤشر قيمة الوحدة من السلع المصنوعة المصدرة من بلدان اقتصاد السوق المتقدمة (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة).

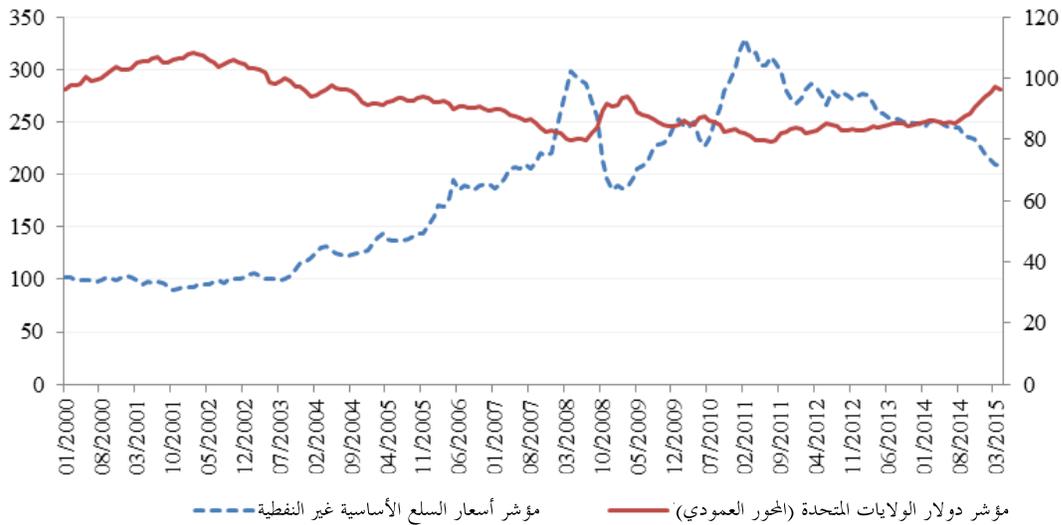
٤ - ويجري الربط بين انخفاض أسعار السلع الأساسية وبين عدد من العوامل، منها زيادة العرض؛ وتباطؤ الطلب من الصين والاقتصادات الناشئة؛ والانتعاش الاقتصادي المترشح في الاقتصادات المتقدمة، مثل الاتحاد الأوروبي؛ وما تحقق مؤخراً من تقوية دولار الولايات المتحدة الذي دعمته علامات لتحسن في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الشكل الثاني).^(٢)

(٢) العلاقة السلبية بين أسعار السلع الأساسية وقيمة دولار الولايات المتحدة يؤكدها معامل ارتباط سلبي مقداره ٠,٩٣، بين مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية الاسمية وغير النفطية ومؤشر دولار الولايات المتحدة على مدى الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥.

الشكل الثاني

مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية غير النفطية ومؤشر دولار الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - نيسان/أبريل ٢٠١٥

(١٠٠=٢٠٠٠)



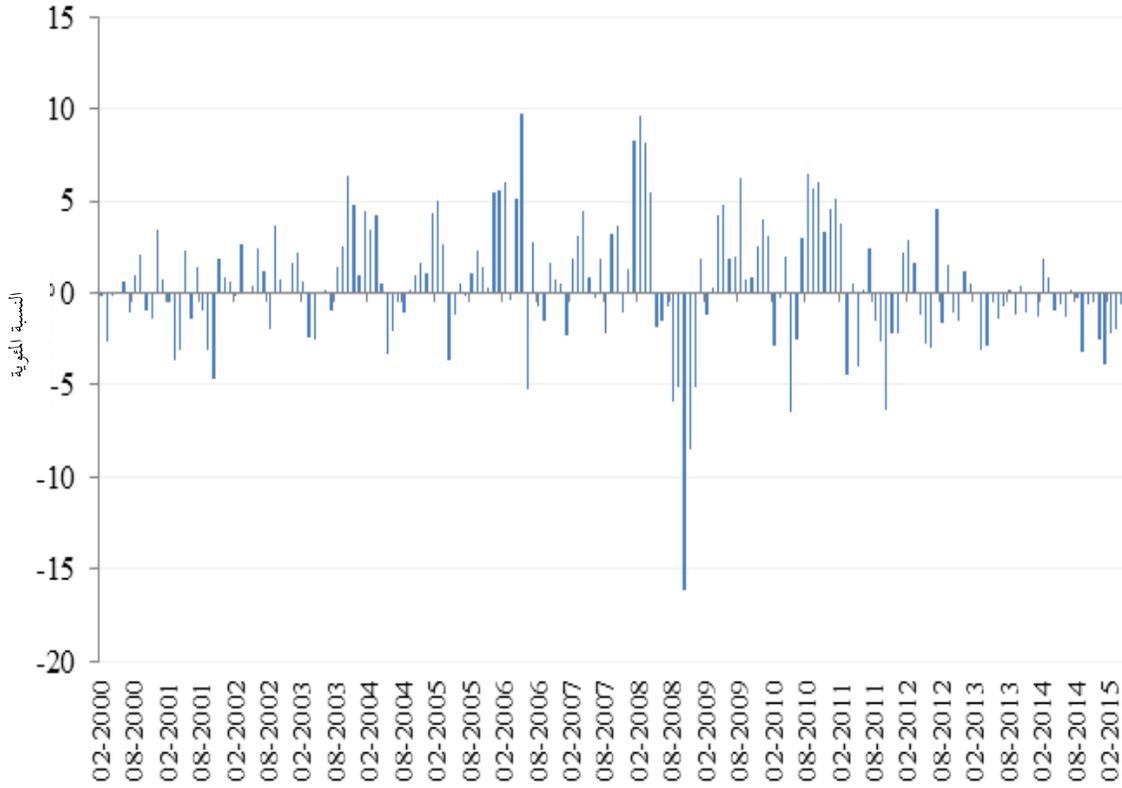
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بناءً على البيانات المأخوذة من إحصاءات الأونكتاد والاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية.

ملاحظة: يشير مؤشر دولار الولايات المتحدة إلى القيمة الشهرية العامة الاسمية المأخوذة من قاعدة بيانات الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية (التي أُطُوع عليها في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥).

٥ - وتقلصت التقلبات في أسعار السلع الأساسية بوجه عام على مدى السنوات الثلاث الماضية (انظر الشكل الثالث). وقد يُعزى ذلك جزئياً إلى عدد من المبادرات التي قام بها المجتمع الدولي في أعقاب فترة من التقلبات المفرطة في الأسعار بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وتجري مناقشة بعض تلك المبادرات في الفرع الثالث من هذا التقرير.

الشكل الثالث
التقلبات الشهرية لمؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية غير النفطية

(١٠٠=٢٠٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بناءً على البيانات المأخوذة من إحصاءات الأونكتاد.
ملاحظة: التقلبات الشهرية في مجموعات مؤشرات الأسعار (القيم الشهرية) تُقاس على أساس المعدل = (نقطة - نقطة - ١) / (نقطة - ١).

٦ - غير أن اتجاهات الأسعار في أسواق السلع الأساسية تختلف في السلع، فرادى أو مجموعات. ويدرس الفرع التالي التطورات في الفئات الرئيسية للسلع الأساسية.

باء - السلع الزراعية والغذائية

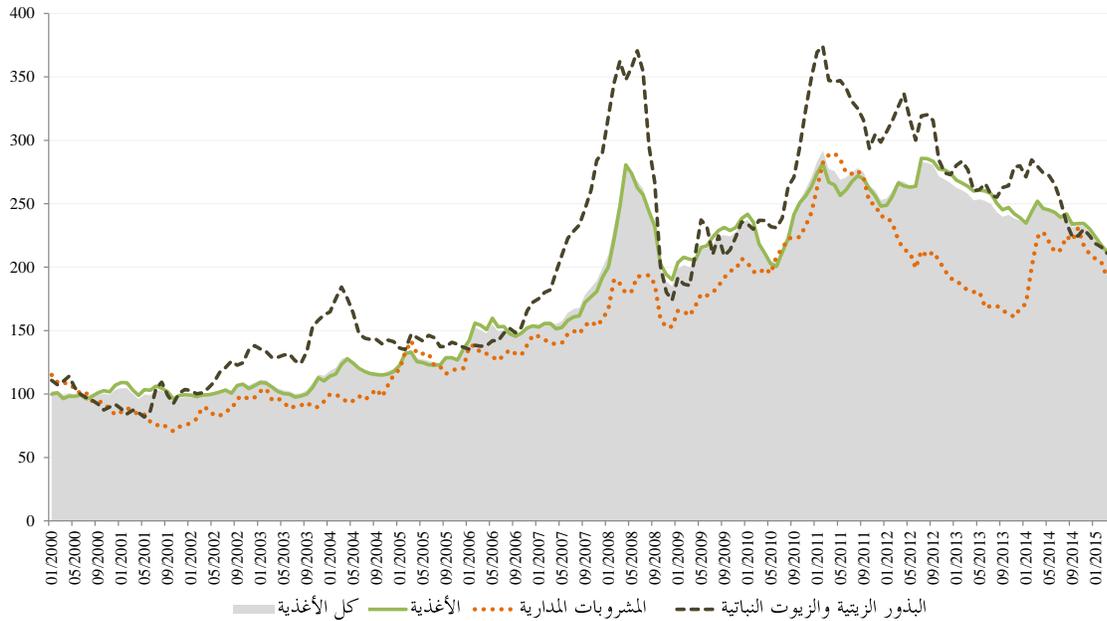
٧ - في سوق الأغذية الزراعية، حدثت قفزة في الأسعار خلال صيف عام ٢٠١٢ في غمار موجة من الجفاف، ثم تراجعت الأسعار فيما بعد مع تحسُّن الظروف المناخية. ونتيجة لذلك انخفضت أسعار الأغذية الزراعية، ولكن مع ارتفاعها من حين لآخر لمدد قصيرة (انظر الشكل الرابع). غير أن اتجاهات أسعار فرادى السلع الأساسية كانت تختلف أحياناً.

الشكل الرابع

مؤشرات أسعار فئات منتقاة من السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ -

نيسان/أبريل ٢٠١٥

(١٠٠=٢٠٠٠)



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناءً على البيانات المأخوذة من إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: يشمل مؤشر الأونكتاد لأسعار "كل الأغذية" فئات الأغذية، والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيتون النباتية.

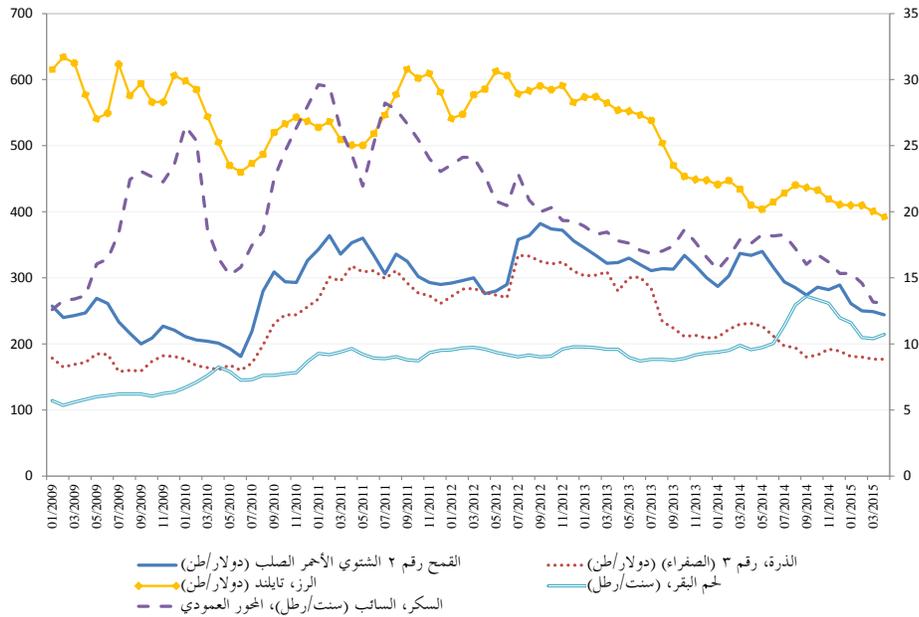
٨ - في أسواق الحبوب مالت الأسعار إلى الانخفاض بعد صيف عام ٢٠١٢، بفضل جودة ظروف المحاصيل التي ساعدت على تجديد المخزونات. ثم قفرت أسعار الحبوب لفترة وجيزة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ بسبب القلق من الظروف الجوية في البلدان الرئيسية لإنتاج الأغذية الزراعية، مثل الولايات المتحدة والبرازيل، وبسبب التوترات في منطقة البحر الأسود. فعلى سبيل المثال انخفض سعر القمح (الشتوي الأحمر الصلب رقم ٢). بمقدار الربع، من ٣٨٢ دولاراً للطن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٢٨٧ دولاراً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ثم زاد إلى ٣٤٠ دولاراً في أيار/مايو ٢٠١٤. وعلى غرار ذلك، انخفض سعر الذرة الصفراء رقم ٣ من ٣٣٣ دولاراً للطن في آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٢١٠ دولارات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قبل أن يرتفع مرة أخرى ليلبلغ ٢٣١ دولاراً في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ثم تحسنت بعد ذلك ظروف الحصاد وساعدت على زيادة الانتاج، فانخفضت أسعار

الحبوب. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغ متوسط أسعار القمح ٢٤٤ دولاراً ومتوسط أسعار الذرة ١٧٧ دولاراً للطن، وهو ما يمثل أدنى مستوياتها منذ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٩ - واستشرافاً للمستقبل، ينبغي أن تبقى أسواق القمح والذرة هادئة خلال الموسم القادم على الأقل، مع استمرار ظروف العرض الجيدة، ما لم تتعرض مناطق الزراعة الرئيسية لظروف جوية معاكسة. ووفقاً لمجلس الحبوب الدولي، يُتوقع أن يصل إنتاج القمح والذرة لموسم ٢٠١٥/٢٠١٤ مستويات قياسية تبلغ ٧٢١ مليون طن للقمح و ٩٩٧ مليون طن للذرة، مما سوف يساعد على زيادة المخزونات الحالية. ويُتوقع أن يضعف الإنتاج قليلاً في الموسم القادم، غير أن المخزونات المرخلة من السنوات السابقة ينبغي أن تبقى الأسواق مُؤمّنة تمويلاً جيداً^(٣).

الشكل الخامس

الأسعار الإسمية لنخبة من السلع الغذائية والزراعية الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - نيسان/أبريل ٢٠١٥



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناءً على البيانات المأخوذة من إحصاءات الأونكتاد.

(٣) انظر تقرير مجلس الحبوب الدولي رقم ٤٥٥ عن أسواق الحبوب (٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥).

١٠ - وفي أسواق الأرز، يتجه سعر الطن من الأرز التايلندي، الذي هو أساس القياس الآسيوي، إلى الانخفاض منذ أواسط عام ٢٠١٢، على الرغم من حدوث تقلبات قصيرة الأمد. فمن سعر متوسط مقداره ٦١٢ دولاراً للطن في أيار/مايو ٢٠١٢، انخفض إلى ٤٠٤ دولارات للطن في أيار/مايو ٢٠١٤، بفضل وفرة المحصول وكفاية المخزونات. ثم ساءت الظروف الجوية في تايلند، إضافة إلى قرار المزارعين في البلد بتقليص زراعة الأرز عقب انتهاء برنامج الإعانات الحكومية، مما أسهم في رفع الأسعار. وبحلول آب/أغسطس ٢٠١٤، زاد متوسط سعر الأرز التايلندي ليصبح ٤٤٠ دولاراً للطن. ثم واصلت حكومة تايلند الافراج عن مخزونها، فانخفضت أسعار الأرز باطراد، إذ انخفضت بمقدار ١١ في المائة من آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ما متوسطه ٣٩٢ دولاراً للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وهو أدنى مستوى للسعر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وإذا استمرت الأسعار في هذا الاتجاه، فمن المرجح أن يتحول المزارعون في بلدان الإنتاج الرئيسية إلى محاصيل أكثر ربحاً مما يثير المخاوف بشأن الإنتاج في المستقبل. غير أن مستويات المخزون الحالية، التي تُقدر بنحو ١٠٣ ملايين طن، مع جودة ظروف الحصاد، من شأنها أن تبقى أسواق الأرز ذات وفرة على الأمدين القصير والمتوسط.

١١ - وفي أسواق السكر، اتجهت الأسعار عامةً إلى الانخفاض، بدءاً من عام ٢٠١١، وإن يكن مع تقلبات قصيرة الأمد. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٥ كان متوسط سعر السكر ١٣ سنتاً للرطل، وهو أدنى مستوى له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ ويمثل هذا انخفاضاً نسبته ٥٧ في المائة من الذروة التي بلغها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وهي ٣٠ سنتاً للرطل. ويعود انخفاض أسعار السكر أساساً إلى جودة ظروف الحصاد، مما سمح بتكوين مخزونات عالمية كبيرة. ولكن الحالة تفاقمت مؤخراً بسبب ضعف الريال البرازيلي مقابل دولار الولايات المتحدة، مما زاد من صادرات البرازيل، المصدر الرئيسي. ويُتوقع استمرار هبوط الأسعار في أسواق السكر لفترة بسبب الإغراق المتزايد للسوق. ووفقاً للمنظمة الدولية للسكر، فإن الإنتاج العالمي للسكر في عام ٢٠١٥ يُتوقع أن يزيد على الطلب للسنة الخامسة على التوالي.

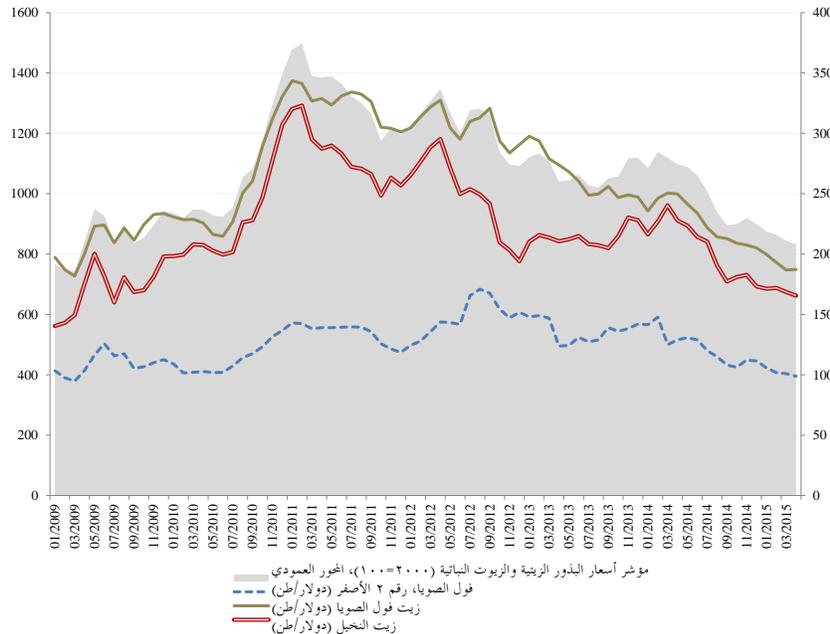
١٢ - وعلى خلاف أسعار السلع الغذائية والزراعية الأساسية جميعها تقريباً، فإن أسعار اللحم البقري ارتفعت معظم عام ٢٠١٤، نتيجة للعرض المحدود بسبب الجفاف وارتفاع تكاليف العلف في الولايات المتحدة، مما أثر على الإنتاج العالمي من اللحوم. وقد قفز سعر اللحم البقري المحمّد الأسترالي والنيوزيلندي بنسبة ٤٥ في المائة تقريباً، من ١٨٧,٥ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير إلى ٢٧٢ سنتاً للرطل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ثم أسهم في انخفاض الأسعار زيادة الإمدادات من بدائل اللحم البقري، مثل لحم الخنزير والدواجن،

مع ظهور إشارات على ضعف الطلب من بلدان الاقتصادات الناشئة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، انخفض متوسط سعر اللحم البقري فأصبح ٢١٤ سنتاً للرطل.

١٣ - وفي أسواق البذور الزيتية والزيوت النباتية، توقّف الاتجاه العام إلى انخفاض الأسعار منذ عام ٢٠١١، خلال صيف عام ٢٠١٢ وشتاء العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بسبب سوء الأحوال الجوية (انظر الشكل السادس). ثم تحسنت ظروف الحصاد في البلدان الرئيسية المصدرة للبذور الزيتية، والتي منها الولايات المتحدة والبرازيل واندونيسيا وماليزيا، مما ساعد على زيادة الإنتاج، وأدى إلى انخفاض الأسعار. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغ متوسط مؤشر الأونكتاد لأسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية ٢٠٨ نقاط، بانخفاض مقداره ٤٤ في المائة من الذروة التي بلغها في شباط/فبراير ٢٠١١، والتي كانت ٣٧٤ نقطة. وعلى مدى الفترة نفسها، انخفضت أسعار زيت فول الصويا بنسبة ٤٥ في المائة وأسعار زيت النخيل بنسبة ٤٩ في المائة. وتفاقمت الحالة من جرّاء هبوط أسعار النفط الخام، مما أضعف الاهتمام بإنتاج الوقود الإحيائي، الذي يستخدم الزيوت النباتية كمدخلات.

الشكل السادس

أسعار نخبة من السلع الأساسية في سوق البذور الزيتية والزيوت النباتية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - نيسان/أبريل ٢٠١٥



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناءً على البيانات المأخوذة من إحصاءات الأونكتاد.

١٤ - أما في أسواق المشروبات المدارية، فقد سلكت الأسعار مسارات مختلفة بدءاً من عام ٢٠١٣ فصاعداً (انظر الشكل السابع). ففي أسواق البن، واصل السعر القياسي المركب للمنظمة الدولية للبن الهبوط في عام ٢٠١٣ من الذروة التي بلغها في نيسان/أبريل ٢٠١١، والتي كانت ٢٣١ سنتاً للرطل. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بلغ السعر القياسي ١٠١ سنتاً للرطل، وهو أدنى مستوى للسعر منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. علماً بأن الهبوط المطرد في أسعار البن يعكس أساساً انخفاضاً كبيراً في أسعار الأنواع المختلفة للبن العربي، بسبب وفرة المحصول في البرازيل، أكبر منتج للبن في العالم، وبسبب ضعف الطلب في البلدان المعروفة باستهلاك البن. غير أن الأسعار عادت للارتفاع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤، في أعقاب الجفاف الشديد في البرازيل. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠١٤، ارتفع السعر القياسي للبن إلى ١٧١ سنتاً للرطل، أي زيادة مقدارها ٦٩ في المائة من سعره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وبعد ذلك، أصبح المتوسط الشهري للسعر القياسي للبن يتقلب بين ١٥٢ و ١٧٣ سنتاً للرطل حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ثم انعكست اتجاهات أسعار البن بفضل عدد من العوامل، مثل جودة الحصاد في البلدان المنتجة الرئيسية، بما فيها البرازيل وكولومبيا وفيت نام؛ وزادت الصادرات زيادة كبيرة بسبب ضعف الريال البرازيلي؛ والزيادة المعتدلة على الطلب. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٥، فقد السعر القياسي ما يقرب من ربع قيمته. ومن المرجح أن يبقى الحال على ما هو عليه، إلى غاية عام ٢٠١٦ على الأقل، ما لم تُصَب أسس السوق بصدمات كبيرة.

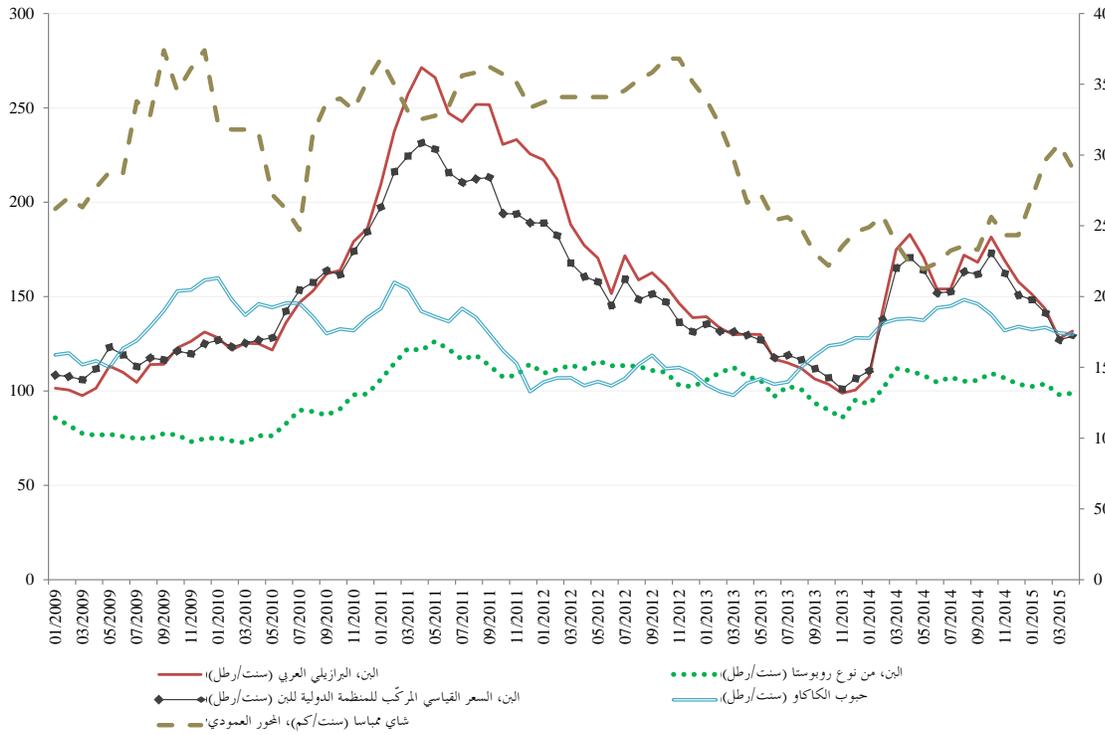
١٥ - وفي أسواق الكاكاو، انتعشت الأسعار بعد انخفاض مستوياتها في عام ٢٠١٣. فمن ٩٨ سنتاً للرطل في آذار/مارس ٢٠١٣، وهو أدنى مستوى لها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قفزت أسعار حبوب الكاكاو لتبلغ ١٤٨ سنتاً للرطل في آب/أغسطس ٢٠١٤. ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى قوة الطلب على الكاكاو من مناطق مستهلكة غير تقليدية، مثل آسيا، إضافة إلى القلق على الإنتاج في أعقاب تفشي عدوى فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وقد وقعت تلك الزيادة في السعر في ظل أسواق مُمَوَّنة تمويناً جيداً، ومع إنتاج عالمي قياسي يُقدر بنحو ٤,٣٦ مليون طن لموسم الحصاد ٢٠١٣/٢٠١٤. وقد أدى فيما بعد إلى انخفاض أسعار حبوب الكاكاو، جودة الإنتاج المتوقعة للموسم التالي وقوة دولار الولايات المتحدة وهبوط عمليات طحن الكاكاو. وفي الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٥، هبطت القيمة الشهرية لأسعار حبوب الكاكاو بمقدار ١٢ في المائة.

١٦ - وفي أسواق الشاي، هبط سعر شاي مباسا الأسود عن المستويات العالية التي بلغها في عام ٢٠١٢، وظل منخفضاً نسبياً في معظم عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. فبعدما كان سعر

الكيلو غرام ٣٦٨ سنتاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، هبط السعر إلى ٢٢٠ سنتاً في أيار/مايو ٢٠١٤، وهو أدنى مستوى للسعر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ويعزى السبب أساساً لوفرة العرض. غير أنه في أوائل عام ٢٠١٤، عاود سعر شاي ممباسا ارتفاعه بالغا ٣٠٨ سنتات للكيلو غرام في آذار/مارس ٢٠١٥، وهو ما يرجع أساساً لجفاف الجو في مناطق زراعته.

الشكل السابع

اتجاهات أسعار نخبة من سلع المشروبات المدارية الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - نيسان/أبريل ٢٠١٥



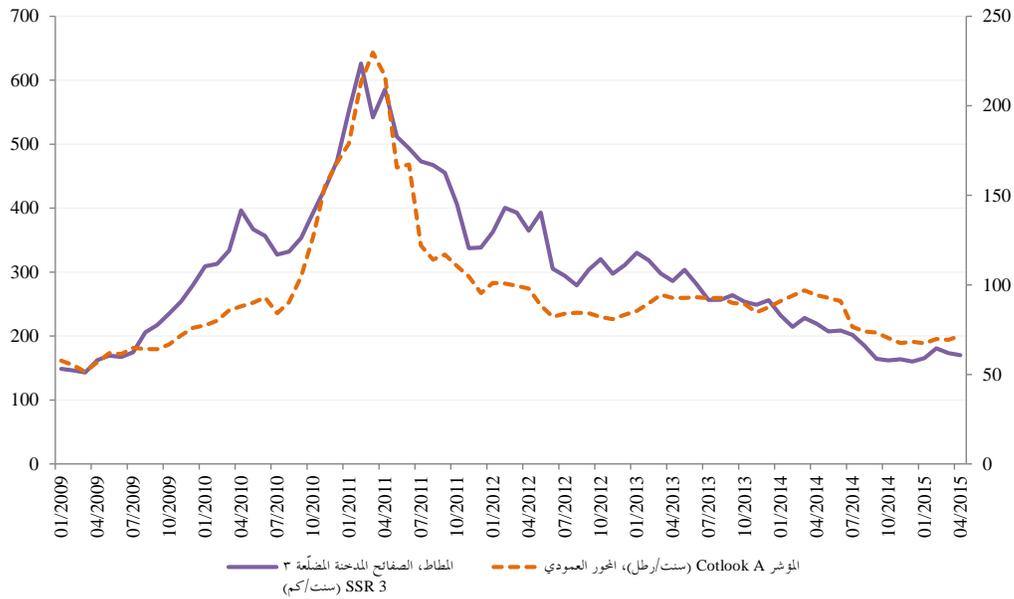
المصدر: أمانة الأونكتاد، بناءً على البيانات المأخوذة من إحصاءات الأونكتاد.

١٧ - وفي أسواق المواد الخام الزراعية، تعتمد اتجاهات الأسعار أساساً على الحالة الاقتصادية العالمية وعوامل العرض. وقد ظلت أسعار المواد الخام الزراعية تنخفض بوجه عام من الذرى التي بلغت في عام ٢٠١١. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغ متوسط أسعار القطن (مؤشر Cotlook A) ٧٢ سنتاً للرطل والمطاط الطبيعي (الصفائح المدخنة المضلعة ٣ (RSS 3)) ١٧٠ سنتاً للكيلو غرام، وهو ما يقل بكثير عن الذروة التي بلغها القطن

وهي ٢٣٠ سنتاً للرطل في آذار/مارس ٢٠١١ والذروة التي بلغها المطاط الطبيعي، وهي ٦٢٦ سنتاً للكيلوغرام في شباط/فبراير ٢٠١١ (انظر الشكل الثامن). ويُعزى انخفاض الأسعار في الأسواق إلى الانتعاش الممّش في الاقتصاد العالمي وجودة الإنتاج ووفرة المخزونات المرحّلة من المواسم السابقة. وإذا استمر هذا الوضع، فيتوقع حدوث انخفاضات أخرى في أسعار المواد الخام الزراعية.

الشكل الثامن

اتجاهات أسعار نخبة من السلع الأساسية في أسواق المواد الخام الزراعية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - نيسان/أبريل ٢٠١٥



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناءً على البيانات المأخوذة من إحصاءات الأونكتاد.

١٨ - يتوقع في الشهور المقبلة أن يتواصل تراجع أسعار السلع الزراعية؛ غير أن العامل الرئيسي لمخاطر تصاعد الأسعار لا يزال باقياً نظراً لظاهرة النينيو المنتشرة التي قد تؤدي إلى اضطراب الحصاد على الصعيد العالمي. علماً بأن تراجع الأسعار مع التقلبات القصيرة الأمد في أسواق السلع الزراعية والغذائية الأساسية يؤدي إلى تآكل هوامش ربح المزارعين. ولهذا أثر مدمرٌ بخاصة على صغار المزارعين الضعيفي المنعة في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً، إذ إنهم ينتجون معظم السلع الزراعية الأساسية في بلدانهم التي يُتجر بها في الأسواق الدولية. وينبغي وضع سياسات ملائمة تسمح للمزارعين بزيادة إنتاجيتهم، حتى يظلوا قادرين على المنافسة في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية. وهم بحاجة على الأخص لتعزيز

إمكانية حصولهم على مدخلات منخفضة الكلفة، بما في ذلك البذور والأسمدة والأموال والأراضي. كما يحتاجون إلى بيئة مواتية ذات بنية أساسية كافية وإطار تنظيمي سليم، من شأنه مساعدتهم على تحسين ربحية أنشطتهم. ثم إن التصدي للعقبات أمام مزارعي البلدان النامية ينبغي اعتباره وسيلة لحل المشكلات المجتمعية، ولا سيما الفقر وعدم المساواة، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، التي شعارها "عدم تخلف أي شخص عن الركب".

جيم - المعادن والخامات والفلزات

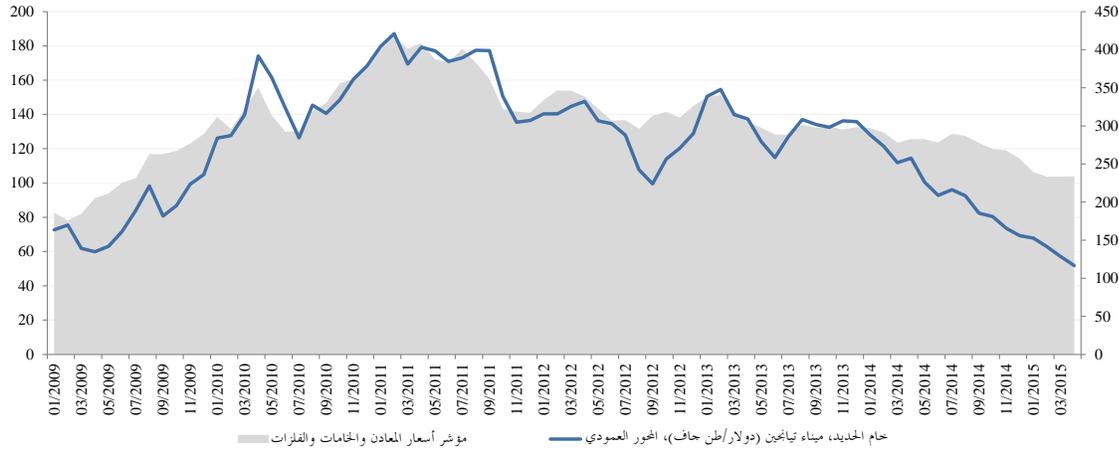
١٩ - تتأثر أسعار المعادن والخامات والفلزات بالعرض على الصعيد العالمي وبتطورات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات الصناعية والناشئة، ولا سيما في الصين، التي تعتبر بينها صاحبة النصيب الأكبر من الطلب العالمي. وبصورة أكثر تحديداً، فإن التطورات في الصين تؤثر تأثيراً كبيراً في أسواق المعادن والخامات والفلزات، إذ إن هذا البلد يستهلك ما يقرب من نصف ما ينتجه العالم من فلزات.

٢٠ - ومنذ الذروة التي بلغت أسعار المعادن والخامات والفلزات في عام ٢٠١١، اتجهت تلك الأسعار للتراجع بشكل عام. ففي جانب الطلب، كانت الأسواق المتراجعة الأسعار يدعمها انتعاش اقتصادي عالمي هش، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، مثل الاتحاد الأوروبي، وقوة دولار الولايات المتحدة وانخفاض أسعار الطاقة. كما أن تباطؤ النمو في الصين والاقتصادات الناشئة كان له تأثير مهم. وفي جانب العرض، يوجد عدد من الأسواق المعينة للمعادن والفلزات الممونة تمويناً جيداً، مع إنتاج قوي بفضل الاستثمارات الكبيرة التي تمت خلال ازدهار السلع الأساسية مؤخراً في إطار انخفاض تكلفة التعدين. هذا، علماً بأن التغيرات الاقتصادية الهيكلية الحادثة في الصين، التي تتحول عن النمو المدفوع بالاستثمار إلى اقتصاد مدفوع بالاستهلاك، إضافة إلى استهداف البلد تحقيق نموذج للاقتصاد أقل تلويثاً، قد فرضت ضغطاً نزولياً على بعض الفلزات الحساسة، مثل خامات الحديد والنحاس. وقد فقد مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات ١٠٠ نقطة، إذ انخفض من نحو ٣٤٠ نقطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٢٤٠ نقطة في نيسان/أبريل ٢٠١٥^(٤). غير أن الاتجاه العام يجنب أداء فرادى السلع الأساسية (انظر الشكلين التاسع والعاشر).

(٤) يشمل مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات، النحاس والألمنيوم وخام الحديد، والنيكل، والرصاص، والزنك، والقصدير، وصخر الفوسفات، وخام المنجنيز، وخام التنغستن. ولا يشمل مؤشر الأسعار الذهب.

الشكل التاسع

مؤشر أسعار المعادن والخامات والفلزات (٢٠٠٠=١٠٠) والسعر الاسمي لخام الحديد،
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - نيسان/أبريل ٢٠١٥



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على البيانات المأخوذة من إحصاءات الأونكتاد.

٢١ - وتقلبت الأسعار في أسواق خام الحديد من أواخر عام ٢٠١١ إلى أواخر عام ٢٠١٣، بسبب الشك في الانتعاش الاقتصادي للأسواق العالمية. ومن أوائل عام ٢٠١٤ هبط سعر خام الحديد، وهو ما يُعزى أساساً إلى الإغراق به على صعيد العالم، وإلى ضعف النمو في إنتاج الصلب، وبخاصة في الصين. ومن كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥، فقد سعر خام الحديد المستورد في ميناء تيانجين أكثر من نصف قيمته، إذ انخفض من ١٣٦ دولاراً إلى ٥٢ دولاراً للطن الجاف. واستشرافاً للمستقبل، فإن التعدين المنخفض الكلفة من جانب الأطراف الفاعلة الكبيرة في الأسواق، مثل مجموعة ريو تيننتو (أستراليا) و Vale SA (البرازيل)، إضافة إلى تراجع الطلب من الصين والاقتصادات الناشئة، هي عوامل من شأنها الإبقاء على الضغط التزولي على أسعار خام الحديد، ما لم يعاود الطلب ارتفاعه ارتفاعاً كبيراً في السنوات المقبلة.

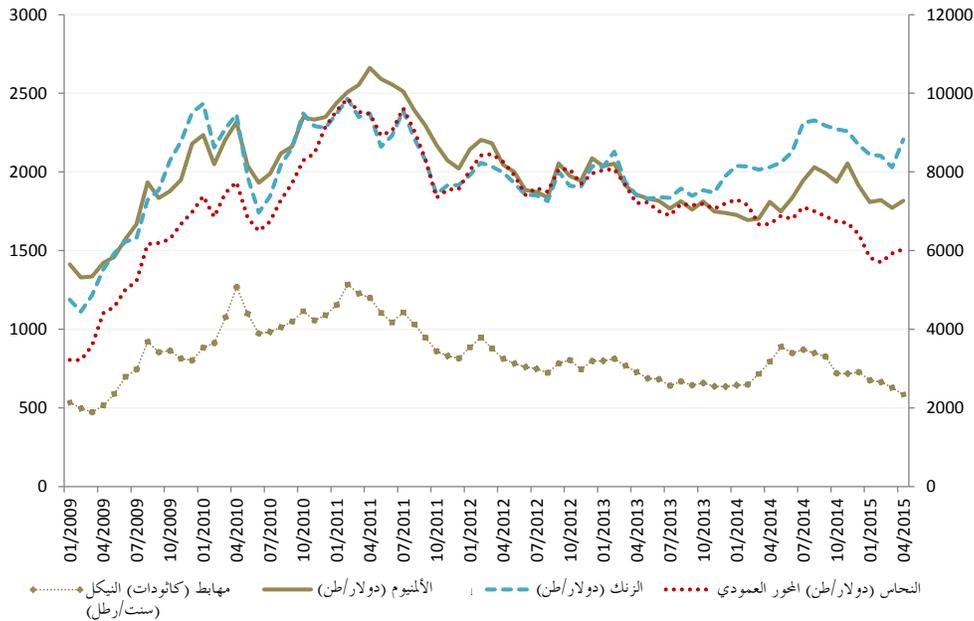
٢٢ - وفي أسواق النحاس، تقلبت الأسعار مع اتجاهها عامة إلى التراجع منذ عام ٢٠١١. فمن سعر قياسي بلغ ٨٦٧ دولاراً للطن في شباط/فبراير ٢٠١١، هبطت أسعار النحاس في سوق لندن للفلزات إلى ما متوسطه ٥٧٠١ دولاراً في شباط/فبراير ٢٠١٥، وهو أدنى مستوى للسعر منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد أدى إلى هبوط الأسعار الإنتاج الجيد، مع ورود إمدادات، إضافة إلى ضعف الطلب، ولا سيما من جانب قطاعات التشييد والبنى

الأساسية في الصين. كما أن الطلب على البدائل، ولا سيما فيما يتعلق بالألمنيوم المنخفض السعر نسبياً، قد أثرت على طلب النحاس، فدفعت أسعاره إلى مزيد من التراجع. وعاودت أسعار النحاس ارتفاعها في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥، ولكن ينبغي لمشاريع التعدين الجديدة أن تساعد على منع ارتفاع الأسعار ارتفاعاً زائداً في السنوات المقبلة.

٢٣ - وقد عانت أسعار الألمنيوم من العرض الزائد، ولا سيما في أوائل عام ٢٠١٤. ففي شباط/فبراير ٢٠١٤، بلغ متوسط سعر الألمنيوم في سوق لندن للفلزات ١ ٦٩٤ دولاراً للطن، وهو أدنى مستوى للسعر منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ثم عاودت الأسعار الارتفاع فبلغ متوسطها ٢ ٠٥٤ دولاراً للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بسبب عدد من العوامل، منها خفض الطاقة الإنتاجية من جانب الموردّين الرئيسيين؛ وفرض حظر على تصدير البوكسيت من جانب إندونيسيا، أحد المنتجين الرئيسيين؛ وانتعاش الطلب، وبخاصة في صناعة السيارات في الولايات المتحدة. ثم تراجعت فيما بعد أسعار الألمنيوم بسبب وفرة العرض وانخفاض الزيادة على الطلب. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، وصل متوسط سعر طن الألمنيوم إلى ١ ٨١٧ دولاراً في سوق لندن للفلزات.

الشكل العاشر

الأسعار الإسمية لنخبة من المعادن والخامات والفلزات، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - نيسان/أبريل ٢٠١٥



٢٤ - وتميّزت سوق النيكل، وهو من المكونات المستخدمة في صناعة الصلب، بوفرة العرض وتراجع الأسعار في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. غير أن ديناميات السوق تغيّرت فيما بعد، في أعقاب إنفاذ حظر على تصدير الخامات غير المعالجة في كانون الثاني/يناير، من جانب إندونيسيا، منتج النيكل الرئيسي في العالم. ثم إن الشواغل المتعلقة بالنقص في العرض، إضافة إلى الشراء عن طريق المضاربة من جانب المستثمرين الماليين، قد أدت إلى ارتفاع أسعار النيكل. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٤، قفز سعر النيكل في سوق لندن للفلزات بمقدار ٣٨ في المائة، إذ ارتفع من ١٤ ٠٧٦ دولاراً إلى ١٩ ٤٣٤ دولاراً للطن، وهو أعلى مستوى يصل إليه السعر منذ آذار/مارس ٢٠١٢. غير أن الأسعار اتجهت إلى التراجع في الشهور التالية، فبلغ متوسطها ١٢ ٧٨٠ دولاراً للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٥، إذ إن الصين، وهي مستهلك كبير للنيكل، تمكنت من الاستعاضة جزئياً عن وارداتها من إندونيسيا بواردات من الفلبين. والتوقعات فيما يتعلق بأسعار النيكل غير مؤكدة، وسوف تعتمد على أسس السوق، ولا سيما قدرة البلدان المصدرة للنيكل، مثل الفلبين، على توريده للأسواق الدولية.

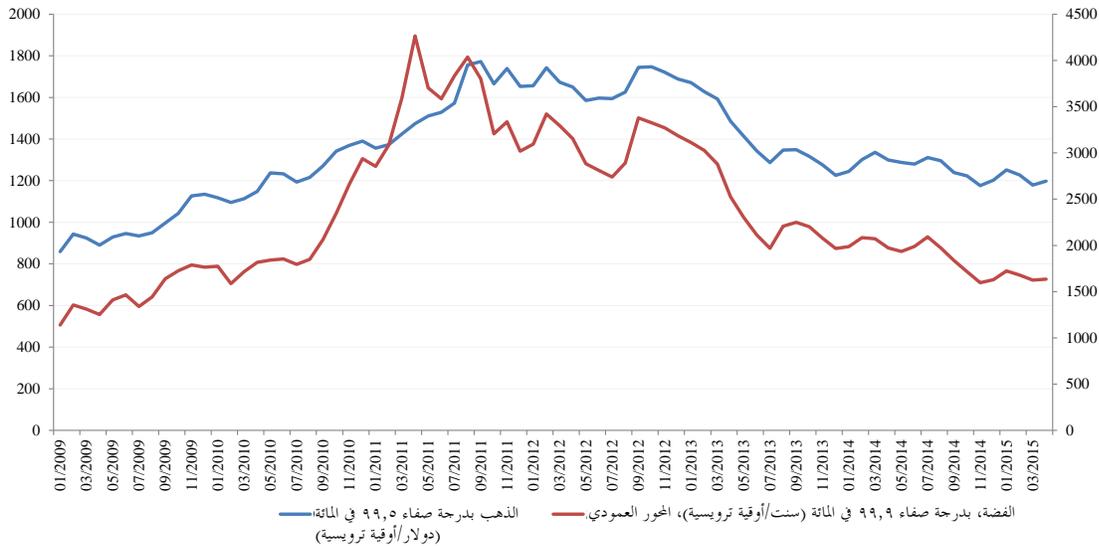
٢٥ - واتجهت أسعار الزنك إلى الارتفاع بدءاً من أواسط عام ٢٠١٣ إلى أواسط عام ٢٠١٤، وهو ما يُعزى أساساً إلى قلة العرض ونقصان المخزون بعد إغلاق بعض أكبر مناجم الزنك بالعالم في كندا. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، ارتفع سعر الزنك في سوق لندن للفلزات إلى ٢ ٣٢٩ دولاراً للطن، أي بزيادة مقدارها ٢٧ في المائة، أضيفت إلى قيمته التي تبلغ ١ ٨٣٦ دولاراً للطن في تموز/يوليه ٢٠١٣. ثم انخفضت أسعار الزنك فيما بعد، فبلغ متوسطها ٢ ٠٢٩ دولاراً في آذار/مارس ٢٠١٥، وهو ما يُعزى أساساً لضعف الطلب من منتجي الصلب المغلفن الذين يمثلون حصة كبيرة من استهلاك الزنك على الصعيد العالمي. علماً بأن التوقعات فيما يتعلق بالزنك تعتمد أساساً على مدى انخفاض الإنتاج بسبب ما يُعتزم إغلاقه من المناجم الكبيرة، مثل منجم سينشري Century في أستراليا، بنهاية عام ٢٠١٥، وهو ما سوف يعوّضه إنتاج الزنك من مناجم جديدة متوسطة الحجم، والتوسع في المرافق القائمة.

٢٦ - وقد انخفضت أسعار الفلزات النفيسة على مدى السنتين الماضيتين وأصبحت الآن أقل من مستوياتها التي كانت عليها في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ (انظر الشكل الحادي عشر). فقد انخفضت أسعار الذهب، على سبيل المثال، من ١ ٧٤٧ دولاراً للأوقية الترويضية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ١ ٢٨٧ دولاراً في تموز/يوليه ٢٠١٣، وهو أدنى مستوى للسعر منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتشمل العوامل الرئيسية لهذا الانخفاض،

التدفقات الكبيرة الخارجة من صناديق المؤشرات المتداولة^(٥)، مع تحسّن التوقعات الاقتصادية في الولايات المتحدة، والتوقعات المتعلقة بالتقليل التدريجي لبرنامج التيسير الكمي للاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين تقلب أسعار الذهب مع اتجاهها إلى الانخفاض بشكل طفيف. ومن تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥، تراوحت الأسعار بين ١ ١٧٦ دولاراً و ١ ٣٤٩ دولاراً للأوقية الترويسية. وتُعزى هذه التقلبات إلى عدد من العوامل، منها المخاطر الجغرافية السياسية العالمية، مثل الأزمة السورية؛ والتفكير في موعد قيام الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة؛ وتقلّب قيمة دولار الولايات المتحدة وإن يكن باتجاه الزيادة بوجه عام؛ واختلال التوازن بين عرض الذهب والطلب عليه. واستشرافاً للمستقبل، فإن المخاطر تتعلق أساساً باتجاه أسعار الفلزات الثمينة إلى الانخفاض في الأسواق. فمن المرجح أن تتجه أسعار الذهب والفضة إلى الانخفاض في الشهور المقبلة، مع ما يرجّح من بقاء دولار الولايات المتحدة قوياً ورفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. غير أنه سوف يلاحظ وقوع تقلبات قصيرة الأمد، بسبب عوامل جغرافية سياسية والشك في الانتعاش الاقتصادي العالمي.

الشكل الحادي عشر

الأسعار الاسمية للذهب والفضة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - نيسان/أبريل ٢٠١٥



المصدر: أمانة الأونكتاد، بناءً على البيانات المأخوذة من إحصاءات الأونكتاد.

(٥) في تموز/يوليه ٢٠١٣، كانت صناديق المؤشرات المتداولة أقل بمقدار ٣٣ في المائة عن أعلى المستويات التي بلغت في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢٧ - إن تناقص الأسعار في أسواق المعادن والخامات والفلزات تؤثر بالسلب على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فهي تعاني من عجز مالي يزداد سوءاً، وانخفاض في إيرادات العملات الأجنبية، وارتفاع تكلفة الدين في الأسواق المالية العالمية، بسبب تزايد المخاطر السيادية. وفي الأشهر المقبلة، سوف تعتمد أسعار المعادن والخامات والفلزات على عوامل منها أسس السوق، ودرجات الخامات وتكاليف الطاقة. وعلى الأخص، فإن التوقعات الاقتصادية في البلدان الرئيسية المستهلكة للفلزات، وبخاصة الصين، سوف تؤثر على العرض. إعادة الهيكلة الاقتصادية للبلد قد تدعم أسعار الفلزات المستخدمة على نطاق واسع في السلع الاستهلاكية، مثل الألمنيوم والزنك والقصدير والرصاص وتمارس ضغطاً نزولياً على أسعار النحاس وخام الحديد.

دال - الطاقة

٢٨ - تعاني أسواق الطاقة من ضغوط منذ عام ٢٠١٣، نتيجة للاختلال المتزايد في التوازن بين العرض والطلب، والعوامل النقدية. ونظراً للإنتاج المتزايد للنفط غير التقليدي، والطلب العالمي الباهت، فقد هبطت أسعار الطاقة هبوطاً هائلاً، مع انخفاض في مؤشر الطاقة لصندوق النقد الدولي بنسبة ٤٧ في المائة في الفترة بين الربع الأول من عام ٢٠١٣ والربع الأول من عام ٢٠١٥.

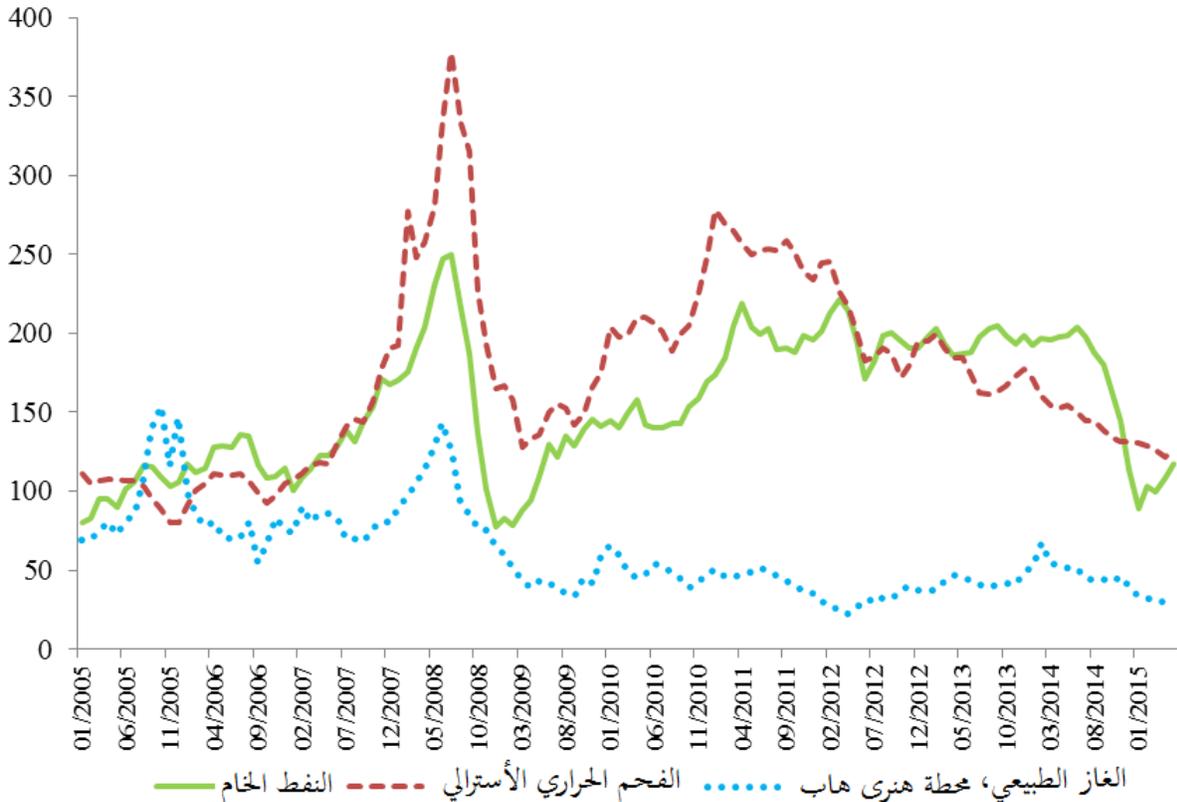
النفط الخام

٢٩ - ارتفع إنتاج النفط بشكل ملحوظ في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، حيث زاد بنسبة ٥,١ في المائة. وكانت نسبة ٦٣ في المائة من تلك الزيادة نتيجة لتطور إنتاج النفط بالوسائل غير التقليدية في أمريكا الشمالية. ومع توافر تكنولوجيات جديدة خفضت تكاليف الاستغلال، ارتفع عدد المنصات الدوارة لاستخراج النفط الخام العاملة في الولايات المتحدة بنسبة ٢١ في المائة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، استناداً إلى الأرقام الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قبل أن يتراجع بنحو النصف في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٥، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط. وفي تلك الأثناء، ازداد الطلب على المنتجات النفطية بشكل معتدل، إذ ارتفع بنسبة ٢,٨ في المائة بين الربع الأول من عام ٢٠١٣ والربع الأول من عام ٢٠١٥. ونجم عن هذه التطورات فائض في العرض قدر بـ ١,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى زيادة حجم المخزونات.

٣٠ - وظلت أسواق النفط مستقرة إلى حد ما حتى صيف عام ٢٠١٤. وتراوح سعر نفط برنت الخام بين ١٠٠ دولار و ١١٥ دولار للبرميل لمدة عامين تقريبا في الفترة ما قبل منتصف عام ٢٠١٤. ويبدو أن المستثمرين لم يتوقعوا كامل التغيرات الجذرية الطارئة في إنتاج النفط في أمريكا الشمالية. وقابل آثار "ثورة الغاز الطفلي" آنذاك انخفاض نسبي في إنتاج أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك)، وامتص الطلب القوي في الاقتصادات الناشئة في آسيا تلك الآثار.

٣١ - وفي الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥، شهدت أسعار النفط تعديلا صارما، إذ انخفضت بنسبة ٥٣ في المائة حسب مؤشر صندوق النقد الدولي للنفط الخام (انظر الشكل الثاني عشر). وكانت الاحتلالات المتزايدة في أسواق النفط من بين العوامل الرئيسية التي يعزى لها هذا التعديل. وفي الفترة ما بين الربع الأول من عام ٢٠١٤ والربع الأول من عام ٢٠١٥، ارتفع الإنتاج النفطي العالمي بنسبة ٢,٩ مليون برميل في اليوم، أنتج منها ١,٦ مليون برميل في اليوم في أمريكا الشمالية. ومن ناحية أخرى، شهد الطلب على النفط زيادة محدودة نسبيا بلغت ١,٤ مليون برميل في اليوم. وتغذت الزيادة الكبيرة في الإمدادات النفطية المفرطة أيضا بالأداء الجيد للمنتجين غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو في الأوبك، كما تغذت باستمرار الوضع الراهن في حصص الأوبك.

الشكل الثاني عشر
مؤشرات أسعار النفط الخام (البترول) والفحم والغاز الطبيعي، كانون الثاني/يناير
٢٠٠٥ - أيار/مايو ٢٠١٥
(١٠٠=٢٠٠٥)



المصدر: أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

٣٢ - وأدى ذلك التعديل التنازلي إلى انخفاض حاد في الاستثمارات في إنتاج النفط، وخاصة في إنتاج النفط بالوسائل غير التقليدية. ونتيجة لذلك، انخفض عدد المنصات الدوارة لاستخراج النفط الخام إلى ٨٥٧ منصة عاملة في آذار/مارس ٢٠١٥، وهو أدنى مستوى له منذ أربع سنوات. وعلى الرغم من استمرار الاختلالات وتزايد حجم المخزونات، انتعش السعر قليلا بفضل توقعات السوق بأن تتم إعادة التوازن بين العرض والطلب على أساس انخفاض الاستثمار. وارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي للنفط الخام بنسبة ٣١ في المائة بين شهري شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٥.

٣٣ - ويظل الأثر الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط أثرا ينبغي تقييمه بشكل تام. وتشير بعض التقديرات إلى أن الاقتصاد العالمي يفترض أن يستفيد من نمو إضافي يتراوح بين ٠,٣ و ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٥^(٦)، وقد تستفيد الصين بقدر أكبر من ذلك. وعلى النقيض من ذلك، بدأت البلدان النامية التي تعتمد على صادرات النفط تواجه تدهورا حادا في حساباتها الجارية وفي شروط إعادة التمويل في أسواق رأس المال. ففي نيجيريا على سبيل المثال، ارتفعت تكلفة إعادة تمويل الديون العام ارتفاعا هائلا، لدرجة أن من المتوقع أن تمثل تكاليف خدمة الديون ٢٢ في المائة من الميزانية الاتحادية لنيجيريا في عام ٢٠١٥، مقابل ١٥ في المائة في عام ٢٠١٤^(٧).

الغاز الطبيعي

٣٤ - بسبب القيود المادية وتكاليف تسييل الغاز، تكتسي غالبية أسواق الغاز الطبيعي طابعا إقليميا وتعتمد آليات تسعير متباينة. ويؤدي ذلك إلى اختلافات كبيرة في الأسعار بين المناطق. ففي آسيا، تحدّد الأسعار في الغالب بعقود طويلة الأجل ترتبط بأسعار النفط، وكانت حتى صيف عام ٢٠١٤ من بين أعلى الأسعار على الصعيد العالمي. أما في الولايات المتحدة، فإن أساسيات السوق هي التي تحدّد الأسعار. وهذا هو الحال أيضا في أوروبا، إذ يميل المشترون الأوروبيون إلى تفضيل التسعير القائم على أساس العرض والطلب على عقود الشراء الواجبة الأداء طويلة الأجل التي تضمن حدا أدنى من المشتريات وأسعارا مستقرة للغاز.

٣٥ - وعلى الصعيد العالمي، تتبّع أسعار الغاز الطبيعي اتجاهها نزوليا نتيجة لعدة عوامل. وقد دفع تطوير الوسائل غير التقليدية لإنتاج الغاز بالأسعار نحو الانخفاض في العديد من البلدان، ولا سيما في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. ففي محطة هنري هاب في لويزيانا بالولايات المتحدة، بلغ سعر التسليم الفوري للغاز الطبيعي ما قدره ٢,٥٨ دولار

(٦) انظر "Seven questions about the recent oil price slump" لمؤلفيه رابح أرزقي وأوليفي بلاشار، صندوق النقد الدولي (٢٠١٤).

(٧) من المتوقع أن ترتفع تكلفة خدمة الديون بنسبة ٣٢ في المائة فيما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من ٧١٢ مليون دولار إلى ٩٤٣ مليون دولار، استنادا إلى ما ذكرته Price Waterhouse Coopers في "Nigeria's 2015 budget: fiscal and macroeconomic analyses" المتاح على الموقع pwnigeria.typepad.com/files/pwc_nigerias-2015-budget-bulletin.pdf

لكل مليون وحدة مترية حرارية بريطانية في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وهي أدنى قيمة له منذ أكثر من سنتين، وتقل عن قيمته في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٠ في المائة^(٨).

٣٦ - وشهد الطلب العالمي على الغاز تباطؤًا ملحوظًا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، حيث بلغ متوسط نموه السنوي ٠,٨ في المائة مقارنة مع متوسط ٤,١ في المائة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢^(٩). ويعود ذلك بشكل خاص إلى الارتفاع النسبي في أسعار الغاز في آسيا الذي دام إلى حين انقلاب سوق النفط في صيف عام ٢٠١٤، وذلك على خلفية انخفاض سعر الفحم وتكاليف الطاقة المتجددة. وبالمثل، في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تأثر الطلب على الغاز في قطاع الطاقة بتباطؤ نمو الطلب على الكهرباء واستمرار نشر مصادر الطاقة المتجددة. وفي مناطق أخرى، يخضع الطلب لقيود توافر العرض، ومع ذلك، يمثل التطوير المستمر لتجارة الغاز الطبيعي المُسال سببًا واعدًا لتكامل أسواق الغاز.

٣٧ - ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار الغاز والنفط إلى تباطؤ النمو في إنتاج الغاز في السنوات المقبلة، مع احتمال حدوث آثار هامة على الاستثمارات الأولية. وقد يضر ذلك بشكل خاص بقطاع الغاز الطبيعي المُسال، الذي لا يُقدر على تغطية التكاليف الرأسمالية لإنشاء مصانع جديدة بالأسعار الحالية. ومع ذلك، يمكن أن ينتعش الطلب على الغاز نتيجة لانخفاض الأسعار، وبشكل أكثر تحديدًا في آسيا، التي زادت فيها القدرة التنافسية للغاز زيادة هائلة مقارنة مع أنواع الوقود الأخرى بسبب التعديل الذي شهدته أسواق النفط مؤخرًا. وفي نفس السياق، فإن عددًا من البلدان يعطي الأولوية للاستثمارات في الغاز الطبيعي لفوائده البيئية، وهو ما من شأنه، في سياق الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، أن يقوي الطلب على الغاز في الأجل الطويل. ففي الصين على سبيل المثال، من المرجح أن يستفيد قطاع الغاز الطبيعي من تعزيز السياسات البيئية وأن يعوّض عن آثار تباطؤ النمو الاقتصادي والانخفاض الحاد في استهلاك الطاقة الأولية.

الفحم

٣٨ - الفحم هو المصدر الثاني للطاقة الأولية، إذ يمثل ما يقرب من ٣٠ في المائة من مجموع إنتاج الطاقة الأولية. وهو يُستخدم في الغالب لتوليد الكهرباء، إذ يُنتج به أكثر

(٨) انظر الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي. فاستنادًا إلى الصندوق، بلغ متوسط سعر التسليم الفوري للغاز الطبيعي في محطة هنري هاب في لوزيانا ٨,٨٦ دولار في عام ٢٠٠٥.

(٩) شركة British Petroleum، "Statistical review of world energy" (٢٠١٥).

من ٤٠ في المائة من الطاقة الكهربائية في العالم. والفحم متوافر بكثرة وبخس الثمن ويسهل الاتجار به ولكنه ضار من حيث تخفيف آثار تغير المناخ. وتمكن تقنيات جديدة من الحد من تلك الآثار البيئية، كما تمكن من التقاط الكربون وتخزينه. ومع ذلك، يظل انتشار تلك التقنيات بطيئا جدا، بما في ذلك في المصانع الجارية تشييدها، مما يثير مخاوف كبيرة بشأن استدامة السياسات الرامية إلى سد "فجوة الطاقة" في الاقتصادات الناشئة^(١٠).

٣٩ - وقد تفهقرت أسعار الفحم منذ عام ٢٠١٢. وانخفض السعر المرجعي، وهو سعر الفحم الحراري الأسترالي، بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٣ وبنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١٤، ليصل إلى ٦٢ دولارا للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أي أدنى مستوياته منذ ثماني سنوات. ولئن كان الطلب في الأسواق الآسيوية لا يزال قويا مع نمو بنسبة ٤,٤ في المائة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، فإن الاستهلاك في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي أخذ في الانخفاض بسرعة، لا سيما في أوروبا (حيث انخفض بنسبة ١٠ في المائة)، وهي منطقة تتسبب فيها الشواغل البيئية والاقتصادية في كساد الطلب المحلي. وقد انتعش الاستهلاك في أمريكا الشمالية خلال هذه الفترة (حيث ارتفع بنسبة ٣,٥ في المائة)، ولكنه لا يزال أدنى من القيمة التي بلغها في عام ٢٠١٠ بسبب الاستعاضة عن الفحم بالغاز الطبيعي. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض الطلب في أوروبا وأمريكا الشمالية في السنوات المقبلة بموازاة إحراز المزيد من التقدم في كفاءة الطاقة وإنتاج الطاقة المتجددة.

٤٠ - وشهد إنتاج الفحم فترة ركود في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ولكن ذلك الركود جاء في أعقاب طفرة بلغت ٨,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ونتيجة لذلك، تظل أسواق الفحم غير متوازنة، إذ أن العرض يفوق الطلب منذ عام ٢٠١١. غير أن انخفاض الأسعار يساهم في إعادة توازن السوق، حيث تراجع فائض العرض بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٢. وانخفض إنتاج الفحم في الصين في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بنسبة ١,٥ في المائة بعد أن حقق طفرة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، عندما ارتفع بنسبة ١٢,٥ في المائة. وأدى ذلك إلى انخفاض طفيف في حصة الصين من الإنتاج العالمي، التي تراجعت من ٤٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٤، مما يدل على رغبة السلطات الصينية في تنويع إنتاج الطاقة واستبعاد الكربون من الاقتصاد الصيني. وعلى النقيض من ذلك، تعمل أستراليا والهند وإندونيسيا على تعزيز قدراتها الإنتاجية، إذ تزايدت حصتها التراكمية في السوق بنسبة ١٢ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

(١٠) الوكالة الدولية للطاقة، coal factsheet، (٢٠١٥).

ثالثاً - تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية والهيئات الأخرى المعنية بقضايا السلع الأساسية

٤١ - تستند هذه المناقشة إلى التقارير السابقة بشأن الاتجاهات والتوقعات العالمية للسلع الأساسية، والتي تم خلالها استعراض حالة تنسيق استجابات السياسات التي تتناول التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية على الصعيدين المحلي والدولي. ويتمثل الهدف في التعرف على المعوقات الرئيسية التي تحول دون إيجاد استجابة منسقة بشكل جيد لقضايا السلع، وتحديد الإجراءات الأساسية اللازمة لمواصلة تعزيز التنسيق المتعدد الأطراف. ويغطي هذا الجزء من التقرير مجموعتين من المؤسسات. فأولاً، هناك الهيئات الحكومية الدولية الثلاث عشرة المعنية بالسلع الأساسية^(١١) والمجموعات الحكومية الدولية العاملة في إطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة^(١٢). ويتمثل دور هذه الهيئات والمجموعات في إتاحة منتدى للنقاش وجمع الإحصاءات ونشرها وتوفير معلومات السوق والمساهمة في الإنتاج المستدام للسلع والاتجار بها. وثانياً، هناك المنظمات الدولية المعنية بالتنمية، وتشمل هياكلها برامج مخصصة للسلع الأساسية. وتضم هذه المنظمات مؤسسات من قبيل الأونكتاد والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة.

ألف - الجهود المبكرة الرامية إلى تنسيق السياسات الدولية بشأن السلع الأساسية

٤٢ - كان البرنامج المتكامل للسلع الأساسية الذي وضعه الأونكتاد في عام ١٩٧٦ أول محاولة جادة لإيجاد استجابة دولية للمشاكل التي تواجه البلدان النامية، والتي ترتبط بالاعتماد على السلع الأساسية^(١٣). وقد كُتِل ذلك البرنامج الجهود المبذولة على مدى ما يربو عن ثلاثة عقود من الاتفاق على ميثاق هافانا في عام ١٩٤٨. وكان الهدف هو التوصل إلى اتفاقات بشأن السلع الأساسية وإنشاء هيئات قادرة على تمويل

(١١) هذه الهيئات الثلاث عشرة هي اللجنة الاستشارية الدولية للقطن، والفريق الدراسي الدولي للمطاط، ومجلس الحبوب الدولي، والفريق الدراسي الدولي للرباط والزيتون، والمجلس الدولي للزيتون، والمنظمة الدولية للبن، والمنظمة الدولية للكاكاو، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والفريق الدراسي الدولي للنيكل، والمنظمة الدولية للسكر، والفريق الدراسي الدولي للنحاس، والشبكة الدولية للخيزران والروطان، والفريق الدراسي الدولي للحوت.

(١٢) هناك مجموعات معنية بالموز، والفواكه المدارية، والحمضيات، والحبوب، والأرز، والبذور الزيتية، والزيوت والدهون، والألياف الصلبة، والحبوب، والتيل والألياف النسيجية، والجلود والفراء، واللحوم والألبان، والشاي.

(١٣) تستند المناقشة الواردة في الجزء الثالث - ألف وفي الفقرتين ٤٢ و ٤٣ إلى وثيقة الأونكتاد المعنونة "Economic development in Africa: trade performance and commodity dependence" (جنيف ونيويورك، ٢٠٠٣).

مخزونات احتياطية من أجل الحد من تقلبات الأسعار مع كفالة أن الأسعار المدفوعة إلى المنتجين تظل مربحة. وكان من المفروض أن تتضمن الاتفاقات بشأن السلع الأساسية أحكاما تسمح لتلك الهيئات من استخدام الموارد الخاصة بها، فضلا عن الموارد المقترضة من مرفق تمويلي مشترك جديد يتم إنشاؤه لذلك الغرض. وفي ذلك الصدد، أنشئ الصندوق المشترك للسلع الأساسية في عام ١٩٨١ ولكنه لم يدخل حيز النفاذ إلا في عام ١٩٨٩، مع تعليق منفذه الأول المصمم لتمويل المخزونات الاحتياطية.

٤٣ - وأحبط الافتقار إلى الموارد المالية طموح البرنامج المتكامل للسلع الأساسية. وقدر المبلغ اللازم لكي يكون الصندوق المشترك للسلع الأساسية فعالا في تحقيق استقرار أسعار أهم السلع بنحو ١٨ بليون دولار. وأثناء المفاوضات التي تلت ذلك، تم تخفيض ذلك المبلغ إلى ٦ بلايين دولار، وعند بدء تشغيل الصندوق، لم يكن في رصيده إلا ٤٠٠ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، لم تكن هناك إرادة سياسية قوية على الصعيد الدولي للتدخل في أسواق السلع الأساسية في فترة كان فيها تحرير الاقتصاد والأسواق الحرة حديث الساعة. ونتيجة لذلك، لم يتم التفاوض إلا بشأن اتفاق دولي جديد واحد بشأن السلع الأساسية في إطار البرنامج المذكور، وهو الاتفاق الدولي بشأن المطاط. وبينما كان معظم الاتفاقات الدولية القائمة اتفاقات حاملة بسبب الافتقار إلى الموارد، تم تفكيك غالبية الخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق استقرار الأسعار بالاعتماد على المخزونات والاحتياطيات الوطنية في إطار برامج التكيف الهيكلي في الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي. وتسبب ذلك الوضع في ضعف التعاون على الصعيد العالمي في مجال السلع الأساسية، مما كان له أثر سلبي على البلدان النامية التي تعتمد على تلك السلع.

باء - طفرة السلع الأساسية وأزمة الغذاء والتنسيق المتعدد الأطراف

٤٤ - تم تفسير طفرة السلع الأساسية التي شهدتها العقد الأول من هذا القرن والارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية الذي حدث في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على أنهما جرس إنذار يدعو إلى إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على تعزيز التنسيق المتعدد الأطراف بشأن قضايا السلع الأساسية. وعلى وجه الخصوص، أعاد ذلك تنشيط المناقشات حول اتخاذ إجراءات منسقة لتحسين الأمن الغذائي والحد من التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية. ثم جاء الدليل على عواقب عدم كفاية التنسيق فيما بين المنظمات الدولية والحكومات عندما أشعل ارتفاع أسعار الأغذية فتيل أعمال الشغب في العديد من البلدان النامية، وأدى إلى شراء السلع الغذائية بدافع الهلع وفرض قيود على تصديرها. وتسببت تلك القيود بدورها

في تفاقم المضاربة بالأسعار في أسواق الأغذية، مما سلط الضوء مرة أخرى على الحاجة إلى مزيد من التنسيق الدولي^(١٤).

٤٥ - ويرعاية الأمم المتحدة، أُطلق العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الاتساق والتنسيق فيما بين المنظمات الدولية التي ينصب اهتمامها على قضايا الأمن الغذائي. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأ الأمين العام فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم، التي تضم ٢٣ مؤسسة منها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة العالمية للتجارة، وذلك لتلبية الاحتياجات الفورية للبلدان المعرضة لأزمات غذائية وعرض رؤية أوسع نطاقاً عن السياسات اللازمة لمعالجة قضايا الأمن الغذائي العالمي على المدى الطويل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نشرت فرقة العمل الرفيعة المستوى إطاراً عمل شاملاً ومستكملاً اقترحت فيه نهجاً ثنائي المسار لتشجيع الاستجابات المتضافرة لأزمة أسعار الأغذية، يشمل إجراءات من شأنها أن تليي الاحتياجات الفورية للمجموعات المعرضة للخطر وأن تسهم في قدرتها على الصمود في الأجل الطويل^(١٥). وعلاوة على ذلك، أنشئت مبادرة "تحمدي القضاء على الجوع" في عام ٢٠١٢ بوصفها جهداً تعاونياً بين العديد من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى التي تشترك في هدف القضاء على الجوع في العالم.

٤٦ - وفي أعقاب صدور خطة العمل المتعلقة بالزراعة وتقلب أسعار الأغذية التي وضعها وزراء الزراعة في مجموعة العشرين، وبناء على التوصيات الصادرة عن العديد من المنظمات الدولية^(١٦)، أطلقت مجموعة العشرين عدة مشاريع مشتركة بين المنظمات بهدف تعزيز معلومات الأسواق وشفافيتها وزيادة الإنتاجية الزراعية. وفي ذلك السياق، أنشأت مجموعة العشرين نظام معلومات الأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة التابع له في إطار جهد تعاوني تشترك فيه جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة، وذلك من أجل تحسين توافر بيانات الزراعة والأغذية وتشجيع تنسيق السياسات للحد من تقلبات أسواق الحبوب. وأنشأت مجموعة العشرين أيضاً البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وهو آلية متعددة

(١٤) يرجع سبب الارتفاع الحاد في سعر الأرز في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عموماً إلى تدابير حظر التصدير أو القيود التي فرضها كبار مصدري الأرز وما أعقبها من عمليات الشراء بدافع الملع التي قام بها كبار المستوردين.

(١٥) متاح على الموقع <http://www.un-foodsecurity.org/node/842>.

(١٦) بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

الأطراف يديرها البنك الدولي وتشرف عليها عدة منظمات دولية^(١٧). وبتمويل قدره ١,٤ بليون دولار، يهدف هذا البرنامج إلى الاستثمار في المشاريع الطويلة الأجل التي تعزز القدرة على الصمود وتُخفف آثار تقلب أسعار الأغذية، مع المساعدة على تفادي حدوث أزمات في المستقبل^(١٨).

٤٧ - وفي عام ٢٠١٤، تم اعتماد إطار الأمن الغذائي والتغذية الذي وضعته مجموعة العشرين بناء على المبادرات السابقة التي اتخذتها المنظمات الدولية واستنادا إلى جدول أعمال المجموعة الأوسع نطاقا ودعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويستجيب هذا الإطار لاستعراض فرص النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، الذي تشترك في قيادته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. ويحدّد الإطار ثلاثة أهداف ذات أولوية هي: زيادة الاستثمار المسؤول في النظم الغذائية؛ وزيادة الإيرادات وفرص العمل الجيدة في النظم الغذائية؛ وزيادة الإنتاجية على نحو مستدام من أجل توسيع نطاق الإمدادات الغذائية، وذلك بهدف دمج الأعمال المتعلقة بأمن الغذاء والتغذية في الولاية الرئيسية التي تضطلع بها مجموعة العشرين وفي مسارات عملها من أجل اتباع نهج متكامل ومستدام وطويل الأجل بشأن "النظم الغذائية". ويشمل الإطار أيضا عملية للتنفيذ، مما يبرز الحاجة إلى تشجيع المزيد من التعاون الفعال بين المنظمات الدولية.

٤٨ - وأسفرت الجهود الرامية إلى تشجيع التعاون المتعدد الأطراف في مجال السلع الغذائية عن نتائج متفاوتة. فقد أسهمت إلى حد ما في التحسن العام الذي عرفته أسواق السلع الأساسية منذ الأزمة الغذائية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع انخفاض حدة التقلبات وزيادة شفافية الأنشطة. وعلى سبيل المثال، مكن نظام معلومات الأسواق الزراعية من إحراز تقدم كبير في رصد بيانات أربع سلع غذائية هامة، هي القمح والذرة والأرز وفول الصويا. وقد أشادت مجموعة العشرين بهذا النظام بوصفه مبادرة حققت نجاحا خاصا على الرغم من أنه يركز على أهم المنتجين والمستهلكين، وهو يقدم لمحة عامة شهرية عن الوضع العالمي لتلك السلع الغذائية الهامة من حيث الإنتاج والإمدادات والاستعمال والتجارة ومخزونات آحر المدة والأسعار والتوقعات. وبالمثل، تحسنت معلومات الأسواق في قطاع الطاقة، وذلك بفضل اتخاذ إجراءات منسقة متعددة الأطراف وتوسيع نطاق المبادرة

(١٧) تتألف اللجنة التوجيهية من البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسة التمويل الدولية، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

(١٨) إلى غاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تلقى البرنامج مبلغ ١,٣٧ بليون دولار من ١٠ جهات مانحة وكانت له حافظة مشاريع ممولة قدرها ١ بليون دولار.

المشتركة المتعلقة ببيانات النفط لتشمل الغاز الطبيعي بإنشاء قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالغاز في إطار المبادرة المشتركة في أيار/مايو ٢٠١٤^(١٩).

٤٩ - وعلى أرض الواقع، تنخفض حدة انعدام الأمن الغذائي رغم أسعار الأغذية المرتفعة نسبيًا، إذ من المتوقع أن يتضاءل انتشار نقص التغذية ليلعب نسبة ١٣ في المائة تقريبًا بين الفترتين ٢٠٠٩-٢٠١١ و ٢٠١٤-٢٠١٦. ومع ذلك، تُخفي تلك الصورة العامة بعض الحالات الحرجة. ففي أفريقيا، تناقص انتشار انعدام الأمن الغذائي ببطء نسبي وتجاوزته وتيرة النمو السكاني. ومن ثم فإن الأعداد المطلقة للسكان الذين يعانون من نقص التغذية ارتفعت من ١٨٢ مليون نسمة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ما يُقدر بـ ٢٣٢ مليون نسمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦^(٢٠). وعلاوة على ذلك، لا تزال الاستجابة الدولية للأزمة الغذائية في منطقة الساحل استجابة غير كافية، وتفتقر الخطة الاستراتيجية التي تنسقها الأمم المتحدة للاستجابة لأزمة منطقة الساحل بشدة إلى التمويل^(٢١). ونتيجة لذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل، والذي بلغ ١١,٣ مليون شخص في عام ٢٠١٣، تضاعف تقريبًا ليصل إلى ٢٠,٢ مليون شخص في عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، أسفرت مختلف المبادرات المتخذة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية في الاقتصادات الهشة عن نتائج محدودة، ولا تزال تلك الاقتصادات معرضة بشدة لتقلبات أسعار السلع الزراعية.

جيم - سبل المضي قدما: تحسين إطار السياسات الدولية بشأن السلع الأساسية

٥٠ - بالإضافة إلى استمرار مشكلة أمن الغذاء والتغذية، تظل المسائل الأخرى المتعلقة بالاعتماد على السلع الأساسية وتقلبات سوقها مسائل حرجة. والواقع أن حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية لا تزال تبعث على القلق، إذ تواجه تلك البلدان تحديات كبيرة في تنويع اقتصاداتها وفي الاستفادة بأكبر قدر من الاحتفاظ بالقيمة المحلية التي تحققها قطاعات السلع الأساسية فيها. ومن بين المبادرات المتعددة الأطراف المتخذة من أجل معالجة تلك المسائل حوار السياسات المتعلق بالتنمية القائمة على الموارد الطبيعية الذي قادته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٣، والذي

(١٩) أنشئت المبادرة المشتركة المتعلقة ببيانات النفط في عام ٢٠٠١ تحت رعاية الأمم المتحدة، والأوبك، والوكالة الدولية للطاقة وثلاث منظمات إقليمية أخرى، وتم تعزيزها بدعم من الفريق العامل المعني باستدامة الطاقة التابع لمجموعة العشرين.

(٢٠) انظر وثيقة منظمة الأغذية والزراعة المعنونة "The State of Food Insecurity in the World" (روما، ٢٠١٥).

(٢١) إلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، لم يكن هذا البرنامج الذي يشمل تسعة بلدان يتوفر إلا على ٣٧ في المائة من تمويله.

لم يحن الوقت بعد لتقييم نتائجه. وظلت درجة اعتماد البلدان النامية المتضررة على السلع الأساسية درجة عالية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلت صادرات السلع الأساسية نسبة ٨٣ في المائة من مجموع صادرات السلع في عام ٢٠١٣، وهو تقريبا نفس المستوى الذي سُجّل في عام ٢٠١١.

٥١ - ويشكل ذلك دليلا على ضرورة تجاوز السلع الغذائية وإدماج التحديات الإنمائية الأخرى المتصلة بسلاسل قيمة السلع الأساسية. ولا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل عقلنة عمل المنظمات الدولية وغيرها من الهيئات المعنية بقضايا السلع الأساسية على أساس فهم مشترك للأولويات. ومن بين ما سيتطلبه ذلك ضرورة أن تكون للمجتمع الدولي رؤية مشتركة بشأن كيفية مواجهة التقلب المفرط في الأسعار وإدارة إيرادات السلع الأساسية، وكذلك الآثار السلبية التي يحدثها الاعتماد على السلع الأساسية في التنمية. ويمكن استخلاص الدروس من فشل البرنامج المتكامل للسلع الأساسية عند تحديد نهج متكامل يجسد الطابع المتعدد الأبعاد الذي تتسم به القضايا وتنوع أصحاب المصلحة الذين ينبغي إشراكهم. وفي ذلك الصدد، يمكن للمنظمات الدولية أن تؤدي دورا بالغ الأهمية يستند إلى تكليف واضح من الحكومات.

٥٢ - ويمكن أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هي الإطار الصحيح للعمل الجماعي الأكثر فعالية. ففي المقترحات التي قدمها الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (انظر الوثيقة A/68/970)، والتي أيدتها الأمين العام في تقريره التجميعي الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/69/700)، يمكن لثلاثة من الأهداف أن تشكل أساسا لتحسين التنسيق فيما بين المنظمات الدولية، مع التركيز على الأبعاد البالغة الأهمية للتحويل الاقتصادي الهيكلي. وتشمل هذه الأهداف (أ) القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠؛ و (ب) تحسين بيئة السياسات من أجل زيادة القيمة المضافة للسلع الأساسية في سياق تصنيع شامل ومستدام؛ و (ج) تحسين أداء أسواق السلع الغذائية والمشتقات لوظائفها. ومن شأن هذا النهج أن يوفر رؤية مشتركة لإدارة السلع الأساسية بشكل مستدام.

القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠

٥٣ - بالنظر إلى أن هناك ما يقرب من ٧٩٥ مليون شخص يعانون من نقص التغذية في العالم، وهو ما سيمثل نسبة ١٢,٩ في المائة من سكان المناطق النامية في نهاية عام ٢٠١٥، سيكون القضاء على الجوع في السنوات الخمس عشرة المقبلة تحديا كبيرا. وسيعتمد العديد من المناطق المعرضة للخطر على التعاون الدولي لتحقيق ذلك الهدف. وعلى سبيل المثال، سيكون الحال كذلك بالنسبة لجنوب آسيا وأوقيانوسيا ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب

أفريقيا وشرقها، حيث لم تتحقق غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة من يعانون من سوء التغذية المزمّن خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥.

٥٤ - وبعد ثلاث سنوات من انطلاق مبادرة الأمين العام المسماة "تحدي القضاء على الجوع"، تحسّن التنسيق المتعدد الأطراف ونشأت عنه حركة عالمية للقضاء على الجوع. وقد عمل أكثر من ١٣٠ من البلدان على مواءمة سياساته مع هذا التحدي، ويجري وضع السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة في أكثر من ٤٠ بلداً. وعلاوة على ذلك، أدمجت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الثلاثة والعشرون المشاركة في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي رؤية مبادرة تحدي القضاء على الجوع في خطط أعمالها الجماعية.

٥٥ - بيد أن لا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز التنسيق وتفاذي ازدواجية الأنشطة، لا سيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ويجب كذلك دعم تلك الجهود بمزيد من الموارد، فقد شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية ركوداً خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، ولم تتجاوز ما قدره نحو ١٣٥ بليون دولار^(٢٢). ولم تبلغ حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة في عام ٢٠١٣ إلا ١٠,٢ بليون دولار، أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١١ في المائة عن مستواها في عام ٢٠١٢.

تهيئة بيئة السياسات من أجل إضافة القيمة إلى السلع الأساسية

٥٦ - بيّنت أزمة الغذاء أن من الممكن اتخاذ إجراءات منسقة في سياق الأزمات أو في أعقابها، شريطة ألا تكون تلك الإجراءات موجهة إلى التصدي مباشرة لتقلبات أسعار السوق. وتفتقر المنظمات الدولية والحكومات بشكل عام إلى الموارد ومجالات السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في أسعار السلع الأساسية والحد من تقلبها المفرط^(٢٣). وعلى النقيض من ذلك، فإن بوسعها تحسين بيئة السياسات من أجل زيادة الاحتفاظ بالقيمة المحلية المتأتية من الصناعات، كالصناعات الاستخراجية مثلاً. وفي ذلك الصدد، فإن تحسين التنسيق المتعدد الأطراف ضروري لزيادة العمالة وللاستفادة من الآثار الإيجابية غير المباشرة المترتبة

(٢٢) انظر إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥). وهذا التدفق يناظر المساعدة التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة.

(٢٣) تعد القيود المفروضة على التصدير من الأدوات التي يستخدمها مصدرو السلع الأساسية بكثرة، ولها سجل من التناقضات في مجال تحقيق استقرار الأسواق. ففي حين أنها ساعدت البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية على دعم أسعار المنتجين في بعض الحالات خلال الثمانينات من القرن الماضي، فقد أسهمت أيضاً في حالات نقص الإمدادات العالمية وفي تقلبات قوية في الأسعار، مما أثار منازعات تجارية بين الحكومات.

عن التكنولوجيا في قطاع السلع الأساسية. ويمكن للشركات التي تقام مع القطاع الخاص والإجراءات المتخذة على الصعيد المتعدد الأطراف أن تحفز المشاركة المحلية في سلاسل قيمة السلع الأساسية وأن تشجع على التصنيع الأولي والنهائي.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، فإن الحد من عدم استقرار الإيرادات التي تحققها الجهات المصدرة للسلع الأساسية يمثل مجالا آخر يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد فيه البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية على تحسين البيئة المواتية لإضافة القيمة إلى تلك السلع. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يمكن أن تشمل التدابير المنسقة اعتماد صكوك من قبيل برامج دعم الدخل وصناديق تحقيق الاستقرار. وعلى الصعيدين المحلي والوطني، يمكن وضع آليات للتأمين، بما في ذلك تأمين المحاصيل الذي يغطي مخاطر العائد والأسعار. ويمكن كذلك التفكير في تحديد وسائل التغطية التحوطية، مثل العقود الآجلة وعقود الخيارات، أو أدوات متخصصة مصممة خصيصا للمنتجين الصغار والمتوسطين في البلدان النامية، وإن كان ذلك سيتطلب تطوير الخبرات والمؤسسات اللازمة في تلك البلدان.

٥٨ - ويمكن أن تقوم المنظمات الدولية بدور مركزي في تشجيع تلك الأدوات بحكم خبرتها في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، يشارك صندوق النقد الدولي في تحقيق استقرار الدخل في الاقتصادات النامية المعرضة لتقلبات كبيرة في الإيرادات، خاصة من خلال إطار المرافق والتمويل الذي يتيح للبلدان المنخفضة الدخل. وقد أنشأ البنك الدولي مرفق المؤشر العالمي للتأمين، وهو صندوق استثماري متعدد المانحين يدعم تنمية الأسواق المحلية ونموها وفقا لمؤشر التأمين عن أحوال الطقس والكوارث في البلدان النامية، وهو يغطي حاليا أكثر من ٧٥٠.٠٠٠ من صغار المزارعين. ويمكن أن تؤدي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها دورا هاما في مجال التنويع الاقتصادي والتصنيع دعما للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وكذلك المشاريع المحلية. ويمكنها أيضا أن تقدم المزيد من المساعدة التقنية إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية بالسلع الأساسية لتيسير التنسيق فيما بين المصدرين. وسينبغي دمج مثل هذا التدخل المتعدد الأطراف في إطار منسق للسياسات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية.

تحسين أداء أسواق السلع الأساسية

٥٩ - أبرزت الأزمة الغذائية الأخيرة أهمية تحسين أداء الأسواق لوظائفها ولكن، رغم إحراز بعض التقدم، لا يزال العديد من أسواق السلع الأساسية أسواقا يطبعها التعتيم وسوء التنظيم. وتمشيا مع توافق آراء ساو باولو الذي تم اعتماده في حزيران/يونيه ٢٠٠٤

في المؤتمر الذي يعقده الأونكتاد كل أربع سنوات، يبدو أن من الأهمية بمكان كفالة أن تتوفر معلومات شاملة عن الأسواق بشأن منتجات الزراعة والمعادن والفلزات والطاقة^(٢٤).

٦٠ - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تحسين التنسيق الدولي من أجل تعزيز الشفافية في سلاسل القيمة العالمية للسلع الأساسية. وقد سن العديد من هيئات الاختصاص القضائية الوطنية تشريعات تقضي بضرورة أن تفصح شركات الصناعات الاستخراجية للحكومات عن المبالغ التي تدفعها، وتذكر منها هيئات الولايات المتحدة (الفصل ١٥٠٤ من قانون دود - فرانك) والاتحاد الأوروبي (التوجيهات المتعلقة بالشفافية والمحاسبة) وكندا (قانون تدابير الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية). وتزايد الضغوط حالياً من أجل توسيع نطاق تلك التشريعات لتشمل كامل سلسلة القيمة العالمية للصناعات الاستخراجية.

٦١ - وسيكون تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات الدولية والقطاع الخاص حسب الاقتضاء أمراً حاسماً أيضاً في تحسين الأنظمة والشفافية في قطاع السلع الأساسية، وخاصة في تجارتها. ويبدو أن تحديد المعايير العالمية للشفافية وإنفاذها خطوة ضرورية في التصدي للممارسات التجارية السيئة، بما في ذلك سوء التسعير في تجارة السلع الأساسية، والرشوة والفساد، وأوجه الخلل في أسعار السوق، التي تقلص حصة الإيرادات المتأتية من السلع الأساسية بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على تلك السلع وتعوق تنميتها.

(٢٤) يمكن أن يشمل ذلك توسيع نطاق نظام معلومات الأسواق الزراعية ليشمل السلع الغذائية التي لم يشملها بعد.